

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1999/6/Add.5
19 January 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة السابعة

١٩-٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩

التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

تقرير الأمين العام

إضافة

موارد التنوع الإحيائي في الدول الجزرية الصغيرة النامية*

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢	١	أولا - مقدمة
٢	٢	ثانيا - المشاكل الكبرى
٣	٣	ثالثا - التقدم المحرز في حفظ التنوع الإحيائي
٤	٤ - ٦	رابعا - قضية نجاح: مشروع إدارة بيانات التنوع الإحيائي في جزر البهاما
٥	٧	خامسا - القيود التي اعترضت تنفيذ تدابير حفظ التنوع الإحيائي
٦	٨	سادسا - أولويات العمل مستقبلا
٦	٨	ألف - على الصعيدين الوطني والإقليمي
٨	٩	باء - على الصعيد الدولي

* أعد هذا التقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة وفقا للترتيبات التي وافقت عليها لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات؛ وهو يستكمل بإيجاز الوثيقة E/CN.17/1998/7/Add.5 وجاءت كنتيجة للمشاورات وتبادل المعلومات بين وكالات الأمم المتحدة والوكالات الحكومية المهمة ومجموعة أخرى من المؤسسات والأفراد.

أولا - مقدمة

١ - يتعرض التنوع الإحيائي، في عدد كبير من الدول الجزرية الصغيرة النامية، للتهديد من مجموعة من العوامل منها هشاشة النظم الإيكولوجية لهذه الدول وتدخلات الإنسان على نطاق واسع. ويعتمد سكان الدول الجزرية الصغيرة النامية اعتمادا كبيرا على الموارد الإحيائية لتحقيق رفاههم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. ولهذا الغرض فإن حفظ الموارد الإحيائية لتلك البلدان واستخدامها على نحو مستدام أمر أساسي. وتتضي الفعالية في حفظ التنوع الإحيائي واستخدامه استخداما مستداما، في جملة أمور، إدارة الموائل والموارد الجينية إدارة مستدامة لأغراض الأغذية والزراعة، بما في ذلك الحراثة ومصائد الأسماك وتربية المائيات. وتؤثر القضايا والتحديات التي يطرحها التكيف الهيكلي والإصلاحات الاقتصادية والاتجاه إلى عولمة الاقتصاد وتحرير التجارة والعوامل السكانية إضافة إلى عوامل أخرى، على فعالية تنفيذ سياسات وتدابير الإدارة المستدامة.

ثانيا - المشاكل الكبرى

٢ - تشمل المشاكل الكبرى المتصلة بحفظ التنوع الإحيائي في البلدان الجزرية الصغيرة النامية ما يلي:

(أ) الضغط الديمغرافي والاقتصادي - يشهد عدد كبير من البلدان الجزرية الصغيرة النامية معدلات مرتفعة فيما يتعلق بنمو السكان. وبالنظر إلى تزايد الحاجة إلى الإمدادات الغذائية، فإن معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه انخفاضا في الأغذية البحرية المتاحة نتيجة للمغالاة في استغلال الأرصد السمكية الأساسية الشاطئية للأغراض الغذائية. ويشكل الارتفاع السريع لعدد السكان في العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية تهديدا لتنوعها الإحيائي البحري والبري، لأنه يؤدي إلى صيد الأسماك بشكل مكثف، مما يستنزف الأرصد السمكية، وإلى استخدام أساليب صيد غير مستدامة، من ذلك على سبيل المثال، استخدام الديناميت الشديد التدمير. وتؤدي نفس الضغوط إلى إزالة الغابات من أجل توسيع المساحات المزروعة. كما أن النمو السكاني يزيد من الطلب على الأراضي لأغراض السكنى والصناعة ومن ثم يسهم في الاستنفاد السريع للغابات وتشبيد المباني على الأراضي الزراعية. وقد أدت محاولات استصلاح الأراضي، في بعض الحالات، إلى اقتلاع أشجار المانغروف. وعلاوة على ذلك ينجم عن نمو السكان إنتاج كميات كبيرة من النفايات، حيث يجد عدد كبير من الدول الجزرية الصغيرة النامية صعوبة في تصريف هذه النفايات دون التسبب في تدهور البيئة. ونظرا لمحدودية الحيز المكاني، فإن إلقاء هذه النفايات في الكتل المائية يؤدي إلى تلوث المياه وتدهور الموئل.

(ب) الكوارث الطبيعية - يفوق عادة تأثير الكوارث الطبيعية (الأعاصير والأعاصير المدارية والثورات البركانية وما إلى ذلك) على التنوع الإحيائي في الدول الجزرية الصغيرة النامية تأثيرها في البلدان الأكبر مساحة، من حيث نسبة الأضرار، وذلك بسبب ضيق مساحات مجموعات الموائل وقلة أعداد أصناف كثيرة في تلك البلدان. واتسام عدد كبير من أنواع النباتات والحيوانات في الدول الجزرية الصغيرة النامية

إلى حد كبير بأنها متوطنة يعني أن تلك الأنواع معرضة للخطر بصفة خاصة بل إنه من المحتمل أن تنقرض بسبب الكوارث الطبيعية الشديدة. وعلى سبيل المثال، يعتقد بأن نوعاً من الضفادع في مونتسيرات قد انقرض بسبب تآكل المياه الراكدة في الجزيرة نتيجة للثورات البركانية الأخيرة.

(ج) استحداث موارد جينية غريبة - يستخدم ما يزيد عن نصف المزارع الصغيرة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في زراعة الكفاف. وقد تكون هذه الزراعة متوافقة مع البيئة ولكن سلبياتها تكمن في انخفاض إنتاجيتها. وبسبب الضغوط السكانية والاقتصادية، يستخدم المزارعون، على نحو متزايد، أنواعاً مستتبته أو مستولدة حديثة في محاولة منهم لزيادة الإنتاجية الزراعية. ومع استمرار هذا التوجه، فإنه من المحتمل أن تحل الموارد الجينية الغريبة مع مرور الزمن محل الأنواع المحلية ذات الإنتاجية المتدنية مما يؤدي إلى فقدان الموارد الجينية والنباتية والحيوانية.

ثالثاً - التقدم المحرز في حفظ التنوع الإحيائي

٣ - منذ اعتماد برنامج عمل التنمية المستدامة في بربادوس، قبل خمس سنوات، أحرز قدر من التقدم في تنفيذ تدابير حفظ التنوع الإحيائي في تلك الدول. وتشمل المبادرات الرئيسية ما يلي:

(أ) التصديق على اتفاقية التنوع الإحيائي واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض. لقد صدقت معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية على اتفاقية التنوع الإحيائي. كما أعد عدد من هذه الدول دراسات قطرية بشأن التنوع الإحيائي ووضعت استراتيجيات وخطط عمل تتعلق بالتنوع الإحيائي. كما ينكب عدد قليل من هذه الدول على إعداد إشارات وطنية للسلامة الإحيائية. وقد تم في معظم الدول الجزرية النامية الصغيرة تقريباً إدماج الاستراتيجيات الوطنية للتنوع الإحيائي ضمن هياكل التخطيط. (من ذلك على سبيل المثال الاستراتيجية الوطنية لإدارة البيئة وكذا في الخطط الخاصة بالمناطق الساحلية المتكاملة وبالموارد البحرية). وعلى الصعيد الدولي فإن المفاوضات بشأن بروتوكول السلامة الإحيائية لاتفاقية التنوع الإحيائي تشرف على الانتهاء. وسيوضع البروتوكول في صيغته النهائية في مدينة قرطاجنة خلال هذه السنة. ويتمثل الغرض من هذا البروتوكول في حماية التنوع الإحيائي من الآثار السلبية المحتملة للكائنات المحورة وراثياً والحية، وكذلك الإسهام في حفظ التنوع الإحيائي في جميع البلدان، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية. واستجابة لقرار اتخذه مؤتمر الأطراف في اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع النباتات والحيوانات البرية المعرضة للانقراض، في اجتماعه العاشر، اعتمدت أمانة المؤتمر تدابير لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على التصديق على الاتفاقية. وتشمل هذه التدابير: '١' اختيار منسق للأنشطة المتصلة بالاتفاقية في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ '٢' إعداد برامج للمعلومات؛ '٣' تقديم المساعدة التقنية؛ '٤' تشجيع الدول غير الأطراف في الاتفاقية على تعزيز الامتثال لمقتضياتها.

(ب) وضع خطط إقليمية لحفظ التنوع الإحيائي - وضعت الدول الجزرية الصغيرة النامية، في جميع المناطق، خطط عمل إقليمية لتنفيذ برنامج عمل بربادوس. وتحدد الخطط القضايا الرئيسية، وكذا

الإجراءات اللازمة لمعالجة الأولويات، التي يشكل التنوع الإحيائي أحدها. كما اعتمدت، في جميع المناطق، استراتيجيات إقليمية لتنفيذ المبادرة الدولية للشعاب المرجانية. وبأشرت المنظمات الإقليمية (مثل البرنامج البيئي الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ) تنفيذ برامج لبناء القدرات وتعهدت بتوفير اختصاصيين لدعم البلدان المشاركة.

(ج) استعراض التنوع الإحيائي في الدول الجزرية الصغيرة النامية - أجرى المركز العالمي لرصد حفظ البيئة استعراضاً شاملاً للتنوع الإحيائي في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقامت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) باستعراض استخدامات الأشجار والغابات وحالتها ضمن نظم استغلال الأراضي واقترحت تدابير من أجل: '١' وضع استراتيجيات للحراثة الزراعية؛ '٢' حفظ تنوع الأنواع المستخدمة في النظم التقليدية للحراثة الزراعية.

(د) مشاركة المجتمعات المحلية واستخدام المعارف التقليدية لحفظ النظم الإيكولوجية - تشكل مشاركة المجتمعات المحلية موضوعاً رئيسياً في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد أعدت برامج وطنية وإقليمية عديدة بمشاركة كاملة من المجتمعات المحلية. وقد شاركت المجتمعات المحلية، في مناطق معينة، في تحديد احتياجاتها الخاصة وقدمت إليها المساعدة في وضع وتنفيذ خطط عملها الخاصة. ومن الأمثلة التي تكللت بالنجاح: '١' الخطط المتكاملة لإدارة المناطق الساحلية في جزر القمر، التي أعدت بمشاركة كاملة من المجتمعات المحلية، '٢' استراتيجية حفظ السلاحف البحرية في جنوب المحيط الهادئ. وتدون منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) المعارف الإيكولوجية التقليدية الخاصة بالتنوع الإحيائي في عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية بغرض الاستفادة من هذه المعارف.

(هـ) حماية المواقع الهامة - خصصت الدول الجزرية الصغيرة النامية في جميع المناطق مساحات محددة لحماية التنوع الإحيائي. ومن الأمثلة على ذلك: مشروع التنوع الإحيائي في المناطق الساحلية والبحرية في دومينيكا و ١٤ منطقة حفظ في ١١ دولة في جنوب المحيط الهادئ، توجد كلها إما في مرحلة التصميم أو التنفيذ.

رابعاً - قصة نجاح: مشروع إدارة بيانات التنوع الإحيائي في جزر البهاما

٤ - تعتبر جزر البهاما مثالا لمجموعة كبيرة من الجزر في عرض المحيط. وتتكون من ٢٥ جزيرة رئيسية تغطي مساحة قدرها ١٠٠ ٠٠٠ ميل مربع من المياه الصافية الشفافة. وقد أعد هذا البلد، استناداً إلى مشروعه المتعلق بإدارة بيانات التنوع الإحيائي، تقريراً وخطة يتعلقان بإدارة بيانات التنوع الإحيائي تمخضاً عما يلي:

(أ) إنشاء اللجنة المعنية بعلوم وتكنولوجيا البيئة في جزر البهاما، التي تمثل آلية/مركز لتبادل المعلومات لتنسيق ورصد الأنشطة المتعلقة بالبيئة والتنوع الإحيائي؛

(ب) إنشاء آلية على نطاق الوكالات تعنى بإدارة للمعلومات تتسم بالكفاءة وتجهيز المعلومات لدعم اتفاقية التنوع الإحيائي؛

(ج) استحداث مجموعة من الأدوات الإدارية لدعم عملية اتخاذ القرارات؛

(د) إعداد ثبوت مرجعي للموارد الطبيعية في جزر البهاما بغرض إنشاء قاعدة بيانات ضخمة عن البحوث العلمية التي أجريت في جميع أنحاء الجزر؛

(هـ) وضع نظام معلومات جغرافية للجنة المعنية بعلوم وتكنولوجيا البيئة في جزر البهاما يتضمن بعض البيانات المحوسبة بشأن قواعد بيانات التنوع الإحيائي ذات الصلة من مختلف الوكالات.

٥ - ويعد تنفيذ هذا المشروع نشاطا مستمرا طويل الأجل. ويتعين القيام بعمل إضافي من أجل وضع إجراءات لاستكمال الأدوات الإدارية التي أعدت تحت إشراف هذا المشروع ونشر المعلومات التي تم جمعها عن طريق مختلف الوسائط (مثل شبكة الإنترنت).

٦ - ومن القيود التي تمت مواجهتها خلال تنفيذ المشروع ما يلي: (أ) عدم كفاية الموارد المالية والبشرية المتاحة؛ (ب) عدم كفاية القدرات الوطنية لتنفيذ المشروع.

خامسا - القيود التي اعترضت تنفيذ تدابير حفظ التنوع الإحيائي

٧ - فيما يلي موجز للقيود الرئيسية التي تمت مواجهتها:

(أ) عدم كفاية الموارد المالية والبشرية - لم تول لحفظ التنوع الإحيائي الأولوية الكافية في البرامج الوطنية. ونتيجة لذلك تدنى مستوى تمويل المبادرات المتعلقة بالتنوع الإحيائي. بيد أنه حُصص قدر من التمويل للأنشطة التي تسهم في استخدام موارد التنوع الإحيائي على نحو مستدام، ومن ذلك على سبيل المثال مكافحة التلوث، التي تسهم في حماية الموائل. وعادة ما تكون طاقات الموارد البشرية للدول الجزرية الصغيرة النامية غير كافية لتنفيذ مشاريع التنمية المستدامة. فالموظفون الموجودون يعانون في معظم الأحيان من عبء العمل الآخر، مما لا يدع سوى القليل من الوقت والموارد لمعالجة قضايا التنوع الإحيائي. وفي بعض الحالات أقيمت مناطق محمية ولكن صيانتها لا تتم على نحو مرضٍ بسبب عدم كفاية الموارد البشرية والمالية.

(ب) عدم كفاية التنسيق فيما بين الوكالات - لقد قامت الوكالات الدولية بعدد من المحاولات لتنفيذ مشاريع تتعلق بحفظ التنوع الإحيائي للدول الجزرية الصغيرة النامية. غير أن الأثر العام لم يتجاوز الحد الأدنى ويعزى ذلك جزئيا إلى عدم تنسيق أنشطة الوكالات.

(ج) عدم التنسيق على الصعيد الوطني - لا تنسق معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية أنشطتها الإنمائية بشكل سليم. فحفظ التنوع الإحيائي موضوع متعدد الاختصاصات، يجب أن يدرج بشكل كامل ضمن نظام التخطيط والتنمية ككل في البلد حتى يتسنى معالجته على النحو المناسب. ويمكن أن تؤثر جميع القطاعات ذات الصلة (مثل استغلال الأراضي، ومكافحة التلوث، والزراعة) على التنوع الإحيائي للدول الجزرية الصغيرة النامية مما يستوجب أخذ هذه القطاعات في الاعتبار.

(د) عدم حصر الموارد الإحيائية - إن الحفظ الفعال للموارد الإحيائية للدول الجزرية الصغيرة النامية يتطلب أيضا توافر معلومات وبيانات عن أنواع وأعداد الكائنات الإحيائية. غير أن هذه المعلومات لا تكون متاحة في عدد كبير من الحالات مما يجعل التخطيط لاتخاذ تدابير تخفيفية أمرا صعبا.

(هـ) عدم وجود استراتيجيات متكاملة لإدارة التنوع الإحيائي البري والبحري - يعتبر حفظ التنوع الإحيائي ميدان متعدد التخصصات، من الممكن أن يتأثر بالأنشطة التي يُصطلح بها في عدد كبير من القطاعات. غير أن عددا كبيرا من الدول الجزرية الصغيرة النامية لم تعتمد استراتيجيات متكاملة للتعامل مع مسألة حفظ التنوع الإحيائي.

سادسا - أولويات العمل مستقبلا

ألف - على الصعيدين الوطني والإقليمي

٨ - تشمل أولويات المستقبل التي تم تحديدها بناء على تقارير وطنية وإقليمية ودولية ما يلي:

(أ) صياغة وتنفيذ استراتيجيات وخطط عمل وطنية للتنوع الإحيائي - القيام، على النحو المنصوص عليه في المادة ٦ من اتفاقية التنوع الإحيائي، بوضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط عمل وطنية شاملة للتنوع الإحيائي تتيح، في كل بلد على حدة، '١' تقييم حالة المعرفة المتعلقة بالتنوع الإحيائي؛ '٢' تحديد النظم الإيكولوجية والأنواع الهشة والمهددة بالانقراض؛ '٣' تحديد الأنشطة والعمليات التي تشكل خطرا على التنوع الإحيائي؛ '٤' تتضمن استراتيجيات لحماية التنوع الإحيائي للجزر واستخدامه على نحو مستدام.

(ب) تحديد مناطق حفظ وإعداد استراتيجيات مجتمعية للعمل باعتبارها أساسا للحفظ الفعال للتنوع الإحيائي من جانب ملاك الأراضي ومستخدمي الموارد والمنظمات غير الحكومية ولا سيما في الحالات التي تكون فيها لدى حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية قدرات محدودة لا تمكّنها من تنفيذ مبادرات حفظ التنوع الإحيائي تنفيذا ناجحا. وسيشمل ذلك: '١' توثيق المعارف التقليدية المتصلة بالعلاقة بين الإنسان والأنواع بما في ذلك تحديد النظم الإيكولوجية والأنواع والأصناف الجينية المهددة بالانقراض أو القليلة العدد، على صعيد المجتمعات

المحلية؛ '٢' العوامل التي تتسبب في تعريضها للخطر، وما يمكن اتخاذه من إجراءات لمعالجة هذا الوضع؛ '٣' تحديد الأشخاص المشهود لهم بالمعرفة وإشراكهم بصفة رسمية بالكامل في حفظ التنوع الإحيائي على الصعيدين الوطني والمحلي. كما يجب كذلك أن تدار المناطق المحمية قانونا إدارة سليمة وتصمم للعمل كمستودعات ومناطق تفريخ فعلية لإمداد المناطق المتاخمة. وينبغي ألا تتضمن المناطق المحمية أماكن للإمداد وأن تشمل مناطق عازلة بغرض الحد من تنميتها بشكل صارم.

(ج) وضع خطط عمل وطنية بشأن الأنواع الدخيلة - وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية بشأن الأنواع الدخيلة بغرض منع إدخال النباتات الدخيلة، والحيوانات، والكائنات المجهرية والأصناف الجينية التي تجتاح الجزر أو من الممكن أن تجتاحها، وتيسير القضاء عليها ومكافحة انتشارها في البيئة الهشة للجزر الصغيرة. كما سيتضمن ذلك أيضا إعداد مدونات لقواعد سلوك وإطارات تشريعية لمكافحة اجتياح أنواع النباتات والحيوانات الغريبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك بالنظر إلى ما لتلك الأنواع من تأثيرات سلبية محتملة على الأنواع الأصلية أو المستوطنة. وسوف تنطوي هذه الأولوية على إجراء دراسات فردية وتحديد أفضل الممارسات وتعميم الدروس المستفادة من أجل معالجة المشاكل الشاملة المتعلقة بالأنواع الاجتياحية التي تهدد التنوع الإحيائي.

(د) تعزيز دراسة التنوع الإحيائي للجزر - تعزيز التعليم النظامي وغير النظامي فيما يتعلق بالتنوع الإحيائي للدول الجزرية الصغيرة النامية، وإبراز أهميته في الماضي والحاضر، باعتبار ذلك أساسا لتحقيق التنمية المستدامة للجزر. وينبغي أن يشمل ذلك وضع مناهج دراسية استنادا إلى المعرفة التقليدية في مجال العلاقة بين المجتمعات الإنسانية البدائية والبيئة النباتية والحيوانية.

(هـ) تنفيذ الاتفاقيات الدولية - النهوض بالتعاون على الصعيدين الدولي والإقليمي وتنفيذ الاتفاقيات الدولية (منها على سبيل المثال اتفاقية التنوع الإحيائي واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض واتفاقيات البحار الإقليمية) والمعاهدات وسائر الآليات من أجل تيسير النجاح في حفظ التنوع الإحيائي في الجزر والبحار، على الصعيدين الدولي والإقليمي.

(و) وضع أدوات لاستخدام الموارد الإحيائية استخداما مستداما - تحسين المعايير والأساليب الموجودة والخاصة بتحديد مؤشرات التنوع الإحيائي في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما من أجل استخدامها في الجهود الوطنية المبذولة في مجال التخطيط. ويمكن أن تشكل أيضا المؤشرات الناتجة جزءا من الرقم القياسي لضعف المناعة الذي يجري وضعه للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويشكل وضع خطط واستراتيجيات ومعايير للنهوض بالسياحة غير الضارة بالبيئة أولوية بالنسبة لمعظم الدول الجزرية الصغيرة النامية.

باء - على الصعيد الدولي

٩ - هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات مستقبلا، على الصعيد الدولي، في المجالات التالية:

(أ) حفظ الأنواع - هناك حاجة إلى تقديم الدعم، وطنيا وإقليميا، إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تحديد الموارد الجينية الأساسية وتقييمها وحفظها للأجيال المقبلة. ويمكن أن تشمل هذه العملية: '١' وضع نظم للحفظ؛ '٢' دعم المبادرات الرامية إلى تحسين وتعزيز النظم الإيكولوجية وحفظ الجبلية الجرثومية واستخدامها، وعلى وجه الخصوص للقيام بحصر قواعد الموارد، وتقييمها على الصعيد الوطني، لأغراض حفظ واستخدام النظم الإيكولوجية والجبلية الجرثومية وتحديد أولويات الاحتياجات والتطبيقات المحتملة من أجل تعزيز التعاون الإقليمي؛ '٣' توفير التدريب والمساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل حصر أنواع النباتات والحيوانات والنظم الإيكولوجية.

(ب) حماية الموائل - '١' تقديم المساعدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال وضع وتنفيذ خطط لمراقبة مصادر التلوث البرية وذلك تمشيا مع أهداف برنامج العمل العالمي من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ '٢' دعم المؤسسات الإقليمية من أجل تطوير أنواع المحاصيل والحيوانات ذات الإنتاجية المرتفعة، ومن ذلك وضع قاعدة بيانات بهذه المصادر؛ '٣' مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على وضع نظم جيدة لاستغلال الأراضي واعتمادها وترويجها، وخاصة في مجال الزراعة؛ '٤' مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في تنوع اقتصاداتها كوسيلة لتخفيف الضغط على الزراعة، مما يؤدي في معظم الأحيان إلى إتلاف الموائل؛ ويمكن القيام بذلك عن طريق تيسير إنشاء آليات للتعاون الدولي تتيح للدول الجزرية الصغيرة النامية فرصا أكبر للوصول إلى الأسواق في إطار منظمة التجارة العالمية، باعتبار ذلك أداة لتسهيل التنوع الاقتصادي وحفظ التنوع الإحيائي.

(ج) مكافحة الأنواع الدخيلة الاجتياحية - هناك حاجة إلى بناء قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال تقدير ومعالجة المشاكل المتصلة بالأنواع الدخيلة الاجتياحية التي تؤثر على الأنواع الأصلية في المناطق المحمية، بما في ذلك توفير المساعدة التقنية من أجل وضع و/أو تطوير تشريعات بشأن مكافحة الأنواع الدخيلة؛ وتعزيز خدمات الحجر الصحي لحماية الحيوانات والنباتات ضمنا للوفاء بالمعايير الدولية المعمول بها في مجال استيراد وتصدير الحيوانات والنباتات؛ وتقديم المساعدة من أجل إقامة مرافق الاستقبال في الموائل وما يتصل بها من وسائل التخلص من النفايات، مثل، مدافن أو محارق القمامة الصحية، بما في ذلك مكافحة الأنواع الدخيلة التي يتم إدخالها عن طريق نفايات السفن.

(د) تنفيذ الاتفاقيات - تشمل الإجراءات اللازمة اتخاذها ما يلي: '١' توفير الدعم من أجل كفالة مشاركة ممثلي الدول الجزرية الصغيرة النامية في اجتماعات الدول الأطراف في اتفاقية التنوع الإحيائي تيسيرا للنظر على النحو الملائم في أولويات هذه الدول؛ '٢' دعم المشاركة الكاملة للدول الجزرية الصغيرة النامية في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وذلك بالنظر إلى التأثيرات المحتملة لتغير المناخ على التنوع الإحيائي؛ '٣' دراسة القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية من حيث علاقاتها بالحصول

على الموارد الجينية واستغلالها؛ وسوف يشمل ذلك إعداد مواد التوعية والدعاية ذات الصلة (مثلا إعداد كتيبات وتنظيم حلقات عمل إقليمية).

(هـ) إنتاج الأغذية - تشمل الإجراءات الواجب اتخاذها ما يلي: '١' إعداد قاعدة بيانات بشأن الأنواع المستنبطة والمستولدة من المحاصيل والماشية التي تحقق مستويات مثلى من الإنتاجية وتتسم بقدرة جيدة على مقاومة الأمراض وبخصائص الجودة، والقدرة على التكيف مع البيئة المحلية، باعتبار ذلك أساسا للاستدامة في تكثيف وزيادة الإنتاج الغذائي؛ '٢' تقديم الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية للحصول على الأنواع المستنبطة والمستولدة والبذور المحسنة وتكييفها مع الظروف المحلية.

(و) القدرة التفاوضية - هناك حاجة إلى تقديم الدعم لتيسير المفاوضات بشأن اتفاقات الصيد بين الدول الجزرية الصغيرة النامية ومالكي أساطيل الصيد الأجنبية، مع مراعاة الشواغل التي أعربت عنها الدول في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، فضلا عن مشاركة الدول الجزرية الصغيرة النامية في تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ذلك المؤتمر.
